جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
Est. 1978

Naif Arab University for Security Sciences
**Arab Journal for Security Studies**
**المجلة العربية للدراسات الأمنية**
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

# Human Rights Binding Standards in Digital Health Applications

# معايير حقوق الإنسان الملزمة في التطبيقات الصحيَّة الرقميَّة

**أحمد صلاح الدين بالطو**
قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

**Ahmed Salah El-Din Balto**
*Department of Public Law, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.*

*Received on 31 May 2023, accepted on 21 Aug. 2023, available online on 12 Dec. 2023.*

## Abstract

Despite the numerous benefits of technological advancements and modern digital technology, which have undoubtedly led to the development of surveillance mechanisms over individuals in various fields, such as health, it is still important to ensure that on these advancements don't negatively impact human rights. During the COVID-19 pandemic, for example, modern digital technology has been utilized to limit the spread of the pandemic through tracking applications and surveillance systems on smart phones, which requires ensuring that these applications and systems s work to achieve the desired objectives without overstepping the set limits. First, the surveillance techniques used to fight COVID-19 should be described and analyzed in terms of the development of public health surveillance tools. Moreover, the convenience of surveillance tools to human rights should be discussed. This also includes evaluation of the potential impacts arising from using digital health techniques on human rights. This may be implemented by analyzing how such techniques pass the tests of necessity and proportionality which are important principles according to human right rules.

The study concludes that it is necessary to use digital health applications in accordance with human rights standards. Some of these applications affects personal rights and freedoms, so the study emphasizes that they should adhere

**Keywords:** *security studies, human rights, public health, digital health applications.*

## المستخلص

على الرغم من الجوانب الإيجابيَّة العديدة للتقدم التكنولوجي والتقنية الرقميَّة الحديثة، التي أدت، بلا شك، إلى تطور آليات الرقابة على الأفراد في مجالات مختلفة، مثل: الصحة، فإنه ما زال من المهم التأكد من أن هذا التطور ليس له تأثير سلبي في حقوق الإنسان، ففي جائحة كورونا، على سبيل المثال، تمَّت الاستفادة من التقنية الرقميَّة الحديثة للحد من انتشار الجائحة، مثل: تطبيقات التتبع، وأنظمة المراقبة عن طريق الهواتف الذكية؛ مما استدعى التأكد من التزام هذه التطبيقات والأنظمة بتحقيق الأهداف المنشودة دون تجاوزها. ففي البداية يجب وصف تقنيات الرقابة المستخدمة في مواجهة جائحة كورونا، وتحليلها في ظل تطور أدوات مراقبة الصحة العامة، ومناقشة مدى ملاءمة مثل هذه الأدوات مع حقوق الإنسان. ويتضمن ذلك تقويم الآثار المحتملة على حقوق الإنسان الناجمة عن استخدام تقنيات الصحة الرقميَّة من خلال تحليل مدى اجتيازها اختبارات الضرورة والتناسب التي تنص على أهميتها قواعد حقوق الإنسان.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة استخدام التطبيقات الصحيَّة الرقميَّة بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان، فعلى الرغم من تأثير بعض هذه التطبيقات في الحقوق والحريات الشخصية، فإن الدراسة تؤكد ضرورة أن تتوافر فيها الشرعيَّة والضرورة والتناسب؛ إذ إن هذه

**الكلمات المفتاحية:** الدراسات الأمنية، حقوق الإنسان، الصحة العامة، التطبيقات الصحيَّة الرقميَّة.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Ahmed Salah El-Din Balto*
Email: asbalto@kau.edu.sa
doi: 10.26735/IBCW7901

1319-1241© 2023. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

المبادئ تضمن أن استخدام التطبيقات يكون في حدود الهدف الرئيسي منها، المتمثل في السيطرة على الأمراض الوبائيَّة، بدون أي تجاوز على حقوق وحريات الأفراد.

to principles of legitimacy, necessity, and proportionality. This will ensure that digital health applications are used within the limits of its main goal; controlling epidemic diseases, without any infringement of personal rights and freedoms.

## 1. المقدمة

تعتبر جائحة كورونا من أكبر التهديدات على الصحة العامة على المستوى الدولي؛ مما استدعى ضرورة النظر في وسائل مراقبة الصحة العامة، التي لم تعد تعتمد على الوسائل التقليدية، بل تطوَّرت وأصبحت تعتمد على بعض التقنيات الرقميَّة الحديثة من أجل السيطرة على انتشار الأوبئة. (المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحيَّة، 2020) وتسلط هذه التقنيات الرقابية الجديدة الضوء على الصراعات الطويلة الأمد في مجال الصحة العامة بين الحقوق الفردية، والمصالح الجماعية. كما أن هذا السياق مهم للغاية؛ إذ إن الانتهاكات التاريخية والمعاصرة للحقوق، تُضعف من ثقة الأفراد والتضامن اللازمين للتبني واسع النطاق لتلك الآليات وكذلك فاعليتها بالنسبة لحقوق الإنسان.

لقد صاحب تطور التقنيات الرقميَّة تطورٌ في معايير حقوق الإنسان؛ إذ إن استخدام وسائل تقنية رقمية حديثة، وإن كان بهدف المحافظة على الصحة العامة، يجب أن يكون بعد مراعاة حقوق الإنسان، مثل: حق الحياة والخصوصية وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها كل إنسان. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق وسائل مراقبة الصحة العامة الرقميَّة مع معايير حقوق الإنسان؛ إذ إنه في حال الاعتراف بأن بعض هذه الوسائل تؤثر على سلامة بعض الحقوق، يجب التأكد من وجود ما يؤكد هذا التأثير، بمعنى أن يكون هذا التأثير ضروريًّا ومتناسبًا مع الأوضاع الراهنة من أجل المحافظة على مصلحة أكبر تتعلق بالمجتمع.

يجب في البداية، تحديد ماهية تقنيات الصحة الرقميَّة، ومن ثمَّ يمكن تحليلها وتقسيمها من منظور حقوق الإنسان. ويظهر بوضوح أن الجائحة قد أثَّرت في تحديد أولويات الأمن الوطني في العديد من الدول؛ إذ قامت الدول بالاستفادة من التقنية الرقميَّة في وضع إستراتيجيات لمواجهة الجائحة التي أثَّرت في أمن الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء؛ وذلك على المستويين المحلي والدولي. ومن ثم، سوف يتم استعراض مخاطر استخدام التقنية الرقميَّة، ومدى تأثيرها على معايير حقوق الإنسان. وأخيرًا، سوف يتم تقويم آلية استخدام التقنية الرقميَّة في سبيل المحافظة على الصحة العامة، وحق الأفراد فيها.

وقد تطرَّقت عددٌ من الدراسات السابقة إلى موضوعات ذات صلة بمشكلة الدراسة الحالية، نتج عنها بعض التوصيات التي تفيد القائمين على إيجاد السياسات والتدابير الخاصة بمواجهة الأزمات والأوبئة. فقد قدَّمت دراسة بالطو (2020)، تحليلًا كاملًا للإجراءات والتدابير الاحترازية التي كان من المتوقع أن تتخذها الدول آنذاك لمواجهة جائحة كورونا، ودراسة مدى ملاءمتها لقوانين حقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى مشروعية هذه الإجراءات والتدابير الاحترازية، ما دامت تستهدف المحافظة على الصحة العامة. وعلى الرغم من توافق الدراستين في موضوع تقويم الإجراءات والتدابير من منظور حقوق الإنسان، فإنهما يختلفان في أمرين: الأول: هو أنه بينما تقوم الدراسة السابقة على تحليل الإجراءات الاحترازية عامة، فإن الدراسة الحالية تركز على الإجراءات الرقميَّة الحديثة وتأثيرها في حقوق الإنسان. الاختلاف الثاني: هو أن الدراسة الحالية لا تركز على دولة معينة، بل يتسع نطاقها ليشمل العديد من الدول المختلفة. كذلك دراسة تركي (2021)، قدَّمت تحليل آلية التعامل مع جائحة كورونا من واقع أنها من حالات الطوارئ الاستثنائية، وقد توصلت إلى أن وجود الحالات الاستثنائية، يبرر فرض قيود على حقوق الإنسان، وهو ما يتوافق مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من وجود توافق بين الدراستين، فإنه بينما تتناول الدراسة السابقة موضوع جائحة كورونا من واقع أنها حالة طوارئ استثنائية، وتركز على توجهات الدول المختلفة في مواجهة الجائحة، فإن الاختلاف الرئيسي يكمن في تركيز الدراسة الحالية على تأثير تقنيات الصحة الرقميَّة في حقوق الإنسان، وآليات تقويم هذه التقنيات لكي تتوافق مع حقوق الإنسان، كذلك دراسة Sekalala (2020) التي تميَّزت بتحليل تأثير وسائل مراقبة الصحة الرقميَّة في حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا، وتوصلت إلى إمكانية فرض قيود على حقوق الإنسان، بشرط تحقيق بعض الشروط، مثل: أن تكون هذه القيود مشروعة، وضرورية، ومتناسبة مع آثار الجائحة. وعلى الرغم من التشابه الكبير بين الدراستين، فإن الدراسة الحالية قد تميزت بما يلي:

- تحليل مفهوم تقنية الصحة الرقميَّة وبيان علاقتها بحقوق الإنسان بشكل مفصل.
- دراسة الآثار الأمنية لاستخدام تقنيات الصحة الرقميَّة وبيان العلاقة بينهما.

تحديد مفهوم حقوق الإنسان وتوضيح أهم حقوق الإنسان المتأثرة بتقنيات الصحة الرقميَّة، وبيان آلية فرض القيود على كل حق من هذه الحقوق. رابعًا: بينما ركَّزت الدراسة السابقة، في بعض أجزائها،

على دور بعض الجهات المتخصصة في التكنولوجيا في المجال الصحي، فقد اقتصرت الدراسة الحالية على دور الدول والمؤسسات العامة فقط في تطوير تقنيات الصحة الرقميَّة.

وتتركَّز أهمية الدراسة حول الآليات المختلفة التي يمكن لأي دولة استخدامها للتأكد من سلامة الصحة العامة؛ إذ إن التقنيات الرقميَّة الحديثة أدَّت إلى تطور وسائل مراقبة الصحة العامة؛ مما أدَّى إلى إمكانية تأثر حقوق الأفراد باستخدام هذه الوسائل. وعليه تقيم هذه الدراسة الآثار الناتجة عن استخدام وسائل مراقبة الصحة العامة الرقميَّة على حقوق الإنسان.

كما تقوم على عدة فرضيات، أهمها: أن وسائل مراقبة الصحة العامة تأثَّرت بالتقدم التقني والتكنولوجي الذي نعيشه في عصرنا الحاضر. كذلك، تفترض الدراسة أن استخدام بعض وسائل مراقبة الصحة العامة لا يؤثر على حقوق الإنسان، وعليه، تفترض الدراسة أيضًا بعض المعايير القانونية، مثل: الشرعية والضرورة والتناسب التي ممكن من خلالها قياس وتقييم الآثار الناتجة عن استخدام بعض الوسائل الرقميَّة على حقوق الإنسان.

## 2. منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة نهجًا تحليليًّا يعتمد على تحليل وتفسير العديد من المصادر المختلفة التي تشرح الموضوعات محل الدراسة، وعلى الرغم من أن أغلب هذه المصادر تتناول إما موضوعات عن وسائل مراقبة الصحة العامة الرقميَّة، أو مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، فإن منهجية الدراسة تتركز حول تحليل هذه الموضوعات من أجل الوصول إلى طبيعة العلاقة التي تجمع بينها.

## 3. المطلب الأول: استخدام تقنيات الصحة الرقميَّة للمحافظة على الصحة العامة

إن المحافظة على الصحة العامة تستوجب مراقبتها المستمرة التي تمثل جزءًا منها، الآليات المختلفة التي يتم من خلالها التعامل مع المعلومات والبيانات الشخصية للأفراد، من أجل السيطرة على انتشار الأمراض الوبائية والحد منها، وفي ضوء الانتشار العالمي لجائحة كورونا، أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الأهداف الرئيسة للرقابة خلال هذه الجائحة، هي التمكن من الكشف السريع عن الحالات وعزلها واختبارها وإدارتها، ومراقبة الاتجاهات في وفيات جائحة كورونا، وتحديد ومتابعة وحجر المخالطين، واكتشاف واحتواء التجمعات وتفشي الأمراض، ورصد الاتجاهات والتطور الوبائي على المدى الأطول (عبد القادر، 2018).

وتساعد التقنيات الرقميَّة الحديثة، في هذا السياق، بشكل كبير في السيطرة على انتشار الأمراض الوبائية المختلفة؛ وذلك لقدرتها على تقديم بيانات دقيقة بشأن عدد المصابين والمخالطين وآلية التحكم باللقاحات وربطها بمنافذ السفر. (فودة، 2014) لقد حدثت جائحة كورونا في ظل ثورة رقمية، ونقلة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التقنيات المعقدة التي بإمكانها دعم مراقبة الصحة العامة على نطاق واسع؛ لذلك سوف يتم توضيح المقصود بتقنيات الصحة الرقميَّة وبيان أبعادها الأمنية، ومن ثم سوف يتم تحديد المخاطر التي قد تنتج عن استخدامها.

### 3. 1 مفهوم تقنيات الصحة الرقميَّة وأبعادها الأمنية

إن التحديد المبكر والسريع للحالات أمرٌ جوهريٌ عند حدوث الأوبئة؛ وذلك للقيام بعزل الحالات وتتبع المخالطين؛ بغية الحد من انتشار المرض، ويمكن أن تكمل التقنيات الرقميَّة دور الإخطار السريري والمختبري من خلال الاستخدام الآلي لتحديد الحالة على أساس الأعراض، وتسريع إبلاغ قواعد بيانات الصحة العامة. ولقد قامت العديد من الدول حول العالم، خلال أزمة كورونا، باللجوء إلى بعض وسائل مراقبة الصحة الرقميَّة الحديثة من أجل السيطرة على انتشار المرض. فمثلًا، في عام 2020م، قامت الصين بتطوير تطبيق إلكتروني، يسمح لمستخدميه بمعرفة ما إذا كانوا على مسافة قريبة من أشخاص مصابين، أو مشكوك في إصابتهم بفيروس كورونا. كذلك، قامت الإمارات العربية المتحدة بتطوير منصة إلكترونية تضمن الالتزام بتطبيق التباعد الجسدي داخل وسائل النقل العام؛ وذلك عن طريق تحليل ومقارنة أعداد مستخدمي الحافلات (بركات، 2020).

إن استخدام التقنية الرقميَّة شمل أيضًا استخدام أجهزة يمكن حملها من قبل الأفراد أنفسهم، على سبيل المثال الأساور التي تمكن السلطات الصحيَّة العامة من فحص درجات حرارة الأفراد وغيرها من الأعراض، للتأكد من احتمالية إصابتهم بأعراض فيروس كورونا (تركي، 2021). كما كان يتم نشر أجهزة الاستشعار، بما في ذلك كاميرات التصوير الحراري وأجهزة الاستشعار بالأشعة تحت الحمراء، في الأماكن العامة في تايوان وسنغافورة لتحديد الحالات المحتملة على أساس الأعراض، مثل: درجة الحرارة. كأحد الأسباب الرئيسة لاستخدام التقنية الرقميَّة الحديثة في مواجهة الجائحة، هو فاعليتها في الحد من انتشار الجائحة؛ إذ إن استخدام الذكاء الاصطناعي سهَّل التعامل مع مجموعات كبيرة من البيانات من أجل تحليلها وتنظيمها لمواجهة الجائحة. فعلى سبيل المثال، بدلًا من التتبع اليدوي للمصابين أو المخالطين، فقد أصبح التتبع الرقمي أسرع وأكثر دقة، مما أسهم في تقليل انتشار العدوى بين الأفراد (العازمي، 2021).

مما سبق، تتضح الأبعاد الأمنية لاستخدام التقنية الرقميَّة في الحد من انتشار الجائحة؛ إذ إن مفهوم الأمن الوطني لا يشمل فقط ضرورة احتواء الجائحة، وهو ما يمثل الأمن الصحي داخل المجتمع، بل يمتد أيضًا ليشمل الأمن المعلوماتي، وهو الذي يضمن الحماية من المخاطر والأضرار التي قد تنتج من جراء استخدام وسائل التقنية الرقميَّة المختلفة (عبد الرحمن، 2006). فعند استخدام التقنية الرقميَّة لتطوير إحدى وسائل مراقبة الصحة العامة، فإنه يجب توفير الحماية القانونية للبيانات التي تم تجميعها؛ وذلك من خلال تحديد نوعية البيانات التي ينبغي تجميعها، والأهداف التي ينبغي تحقيقها من خلال استخدام هذه البيانات، والجهات التي يمكنها الدخول على هذه البيانات، والآليات الضرورية التي تضمن حماية هذه البيانات من الاختراق. وليس أدل على ذلك من المخاوف الأمنية التي أثارتها جائحة كورونا، عندما أصبح الأفراد يقضون مدة أطول في استخدام شبكة الإنترنت؛ مما زاد إمكانية تعرضهم لعمليات النصب الإلكتروني، أو سرقة المعلومات، أو نشر الأفكار المتطرفة (تركي، 2021). إن التهديدات الإلكترونية على أمن المعلومات لا تقل خطورة عن التداعيات الصحيَّة للجائحة ذاتها، وكلما زاد استخدام التقنية الرقميَّة للمحافظة على الأمن الصحي، زادت الحاجة أيضًا إلى اتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة للمحافظة على الأمن المعلوماتي، وهو ما سوف يتم مناقشته في المبحث القادم بشكل أكثر تفصيلًا. إن من أهم فوائد وسائل المراقبة الرقميَّة، إمكانية ربطها بالسجلات الصحيَّة الخاصة بالأفراد. فمثلًا، قامت السلطات في هانغتشو بالصين، بربط البيانات من تطبيقات المراقبة بالسجلات الطبية للمواطنين (تركي، 2021). تلك التوسعات تؤدي إلى مخاوف من أن القدرة على الوصول للخدمات العامة تكون مشروطةً بتنزيل التطبيق، ويكون بذلك من الأسهل ضياع فرصة الرعاية الصحيَّة وغيرها من الخدمات الضرورية على أفراد المجتمع؛ مما يستدعي النظر في مخاطر استخدام تقنيات الصحة الرقميَّة، وهو موضوع المطلب القادم.

### 3. 2 مخاطر استخدام تقنيات الصحة الرقميَّة

لقد تأثرت وسائل مراقبة الصحة العامة بالتقنية الحديثة كثيرًا؛ حيث إنها جعلتها أكثر قوةً وفاعليةً في السيطرة على الأوبئة الخطيرة. فمثلًا، تستخدم أدوات؛ مثل: (جو داتا) التابعة لمنظمة الصحة العالمية، بيانات الوقت الفعلي لتسجيل الحالات ومخالطيهم؛ مما يسهّل تحليل بيانات متابعة المخالطين وسلاسل الانتقال لفهم الأوبئة بشكل أفضل. (Go. Data User Guide, 2020) وعلى الرغم من حداثة وقوة هذه الوسائل الحديثة في مراقبة واحتواء الأمراض والأوبئة، فإنه يظل هناك ضرورة السيطرة على عملية إدارة البيانات التي تتم داخل هذه الوسائل. كما سوف تتم الإشارة إليه لاحقًا، كما أن تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأفراد على مستوى المجتمع، يستلزم التعامل معها بحرص، وبما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان؛ مما يؤكد ضرورة استعمال هذه الوسائل بحذر وَوَفق ضوابط محددة.

إن من أهم المخاطر التي قد تنتج عن استخدام التقنية الرقميَّة للمحافظة على الصحة العامة، إمكانية انتهاك أو خرق البيانات التي تم تجميعها من الأفراد؛ مما يعني تحريفًا أو إتلافًا أو كشفًا أو وصولًا غير مصرح به إلى البيانات الشخصية، سواء كان بشكل عرضي أو غير قانوني (العازمي، 2021). فجميع هذه الصور تمثل انتهاكًا لحق الأفراد في الخصوصية؛ بسبب أنه قد تم التصرف في معلوماتهم الشخصية بدون إذنهم؛ مما قد يضعف ثقة الجمهور في أنظمة مراقبة الصحة الرقميَّة، وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة بين الأمن الوطني والأمن المعلوماتي السابق شرحه، والذي يستلزم ضرورة معالجة البيانات الشخصية بطريقة سليمة.

إن الاستغلال غير المشروع للبيانات الشخصية، هو أحد أهم المخاطر التي قد تنتج عن استخدام وسائل تقنية الصحة الرقميَّة، والذي يتم عن طريق استخدام البيانات الشخصية التي تم تجميعها لغرض صحي، في غرض آخر ليس له علاقة بالصحة؛ مثل: التحقق من حالته المالية أو الاجتماعية (كنعان، 2000). كذلك، من صور إساءة استعمال البيانات الشخصية، إمكانية نشرها للغير؛ مما يمثل انتهاكًا واضحًا لحقهم في الخصوصية، كما سوف يتم شرحه في المبحث القادم.

ومن الملاحظ أن الأوضاع التي فرضتها جائحة كورونا، أدَّت إلى انتشار الجرائم الرقميَّة التي كانت تستهدف الحصول على الأموال، أو التجسس، أو إثارة الاضطرابات الاجتماعية، من خلال تعمد نشر معلومات مضللة. ومن أجل ذلك، في عام 2020، قامت منظمة الصحة العالمية، بالمشاركة مع منظمات دولية أخرى؛ مثل: الأمم المتحدة، بإصدار بيان مشترك عن أهمية إدارة ما يسمى بالوباء المعلوماتي خلال جائحة كورونا؛ إذ أكد البيان أن جائحة كورونا هي أول جائحة يتم استخدام التقنية الرقميَّة لاحتوائها. ولقد عرَّف البيان مصطلح الوباء المعلوماتي بأنه النشر المتعمد للمعلومات الكاذبة والمضللة؛ لتقويض الصحة العامة في المجتمع؛ إذ إن ذلك سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بصحة الأفراد الجسدية والنفسية (عبد المنعم، 2000).

في حين أن مراقبة الصحة العامة التقليدية شملت الدولة في المقام الأول، فقد أدَّى ظهور أدوات المراقبة الرقميَّة الناشئة إلى إشراك

عدد كبير من الجهات الفاعلة الخاصة من الأطراف التي لديها إمكانية الوصول إلى البيانات الصحيَّة الشخصية، والتي قد يتم استغلالها بطرق تؤثر بشكل جسيم في الثقة في المراقبة الصحيَّة العامة (كامل، 2006). ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تتمتع بعض الشركات الخاصة، مثل: سيركو، وسيتل، وخدمات الويب أمازون، بإمكانية الوصول إلى بيانات المستخدمين، ويقال: إنه سيتم الاحتفاظ بهذه البيانات لمدة عشرين عامًا، ولكن ليس من الواضح حاليًّا: هل سيتم السماح لهذه الشركات بالاستفادة بشكل خاص، من استخدام هذه البيانات (هادي، 2009). بالإضافة إلى ذلك، فإن ربط الحصول على بعض الخدمات بضرورة الحصول على بعض التطبيقات أو التقنيات الرقميَّة، قد يؤدي إلى التمييز ضد من لا يستطيع الحصول على هذه التقنيات الحديثة، سواء أكان ذلك بسبب ضعف القدرة المادية أم غيرها من الأسباب الأخرى؛ مما يؤكد ضرورة مراعاة هذه الفئات من المجتمع (الخضراوي، 2020).

## 4. المطلب الثاني: تأثير تقنيات الصحة الرقميَّة في حقوق الإنسان أثناء الجائحة

خلال حدوث الأوبئة، فإن مراقبة الصحة العامة، أمرٌ مهمٌ لتفادي واحتواء انتشار المرض، ويحق للدولة استخدام التقنية الرقميَّة للمحافظة على الصحة العامة؛ وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كل ما يؤثر في استقرار المجتمع. فمثلًا، يحق للدولة تقويم المخاطر والتهديدات، وتحديد الأولويات المناسبة لها، واقتراح الأنظمة اللازمة، وغيرها من الإجراءات الضرورية لاحتواء الجائحة. ومع ذلك، يجب تأكيد أن وسائل مراقبة الصحة الرقميَّة متوافقة مع حقوق الإنسان؛ إذ إن موضوع إدارة البيانات المختلفة للأفراد، يجب أن تتم مع مراعاة حقوق هؤلاء الأفراد واحترام خصوصياتهم.

### 4. 1 أهمية حقوق الإنسان أثناء الجائحة

إن التزام الدولة بالمحافظة على الصحة العامة، يحتم عليها الاستفادة من التقدم العلمي الحاصل في مجال التكنولوجيا والتقنية، بمعنى أنه على الدولة الاستفادة من التقنية الرقميَّة المتاحة، للمحافظة على الصحة العامة بفاعلية أكبر. ولكن، يجب أولًا تحقيق التوازن بين المنافع والمخاطر في آلية استخدام تقنيات الصحة الرقميَّة؛ مما يعني ضرورة أن يكون الاهتمام بالتقنية الرقميَّة في إطار حقوقي قائم على مبادئ حقوق الإنسان.

إن المقصود بحقوق الإنسان هي الحقوق التي يستحقها الفرد لمجرد كونه إنسانًا، فهي حقوق أصيلة وملازمة للإنسان، منذ ولادته حيًّا حتى وفاته، ولا يصح المساس بها إلا وَفقًا لمبرر شرعي أو نظامي (العازمي، 2021). ويظهر هنا الارتباط الوثيق بين الحقوق والأنظمة، فبينما توضح الحقوق الاستحقاقات لكل إنسان، فإنها لا تصبح ملزمةً إلا من خلال وجود نص قانوني يؤكدها، بغض النظر عن مكان الفرد أو جنسه أو هويته، أو لغته أو لونه أو أصله. ومما يدل على أهمية حقوق الإنسان، حقيقة التأكيد عليها من الأنظمة المحلية والدولية على حد سواء، وتحديد الحقوق التي تمثل الحد الأدنى من المبادئ والقيم الأخلاقية التي لا يصح التنقيص منها إلا بناءً على ضوابط محددة سوف يتم تناولها لاحقًا.

وعلى الرغم من أن وجود الجائحة، في حد ذاته، قد فرض بعض القيود على حقوق الإنسان، فإن استخدام التقنية الرقميَّة للتصدي لهذه الجائحة يؤثر في حقوق الإنسان كثيرًا، لأن هناك العديد من حقوق الإنسان التي قد تتأثر باستخدام التقنية الرقميَّة، أهمها ما يلي:

**- الحق في جودة الحياة والحرية**

هو حقٌ أساسيٌ من حقوق الإنسان؛ إذ أكدته الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فمثلًا، تنص المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر من منظمة الأمم المتحدة عام 1948م، على أنه "لكل فرد حق في الحياة والحرية، وفى الأمان على شخصه" وتكمن أهمية الحق في جودة الحياة والحرية في حقيقة أنه تتأسس عليه بقية حقوق الإنسان، مثل: حق الحرية والتنقل وغيرها من الحقوق، ويتضمن الحق في جودة الحياة والحرية، ليس فقط الحفاظ على حياة كل فرد، بغض النظر عن لونه، أو عرقه، أو جنسه، بل يشمل أيضًا الحق في الحياة بالطريقة التي يراها الفرد مناسبةً ووفقًا لاختياراته وقناعته؛ إذ يستلزم ذلك تجريم التعدي على حياة وحريات الآخرين. وعلى الرغم من أهمية الحق في جودة الحياة والحرية، فإنه ليس مطلقًا؛ إذ ترد عليه بعض القيود الشرعية والنظامية، التي تبرر المساس به؛ إذ تنص المادة (10) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة من مجلس أوروبا عام 1950م، على أن «هذه الحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات؛ لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط، وقيود، وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير وحفظ النظام ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار، أو تدعيم السلطة وحياد القضاء».

**- الحق في الخصوصية**

إن الحق في الخصوصية من الحقوق التي تحفظ وتصون الحياة الشخصية للفرد؛ وذلك لا يشمل فقط أحقية إدارة شؤونه الخاصة

وَفقًا لإرادته المنفردة، بل تشمل أيضًا حقه في التحكم في كل ما يتعلق بحياته الشخصية؛ مثل: بياناته الشخصية ومراسلاته، وكل ما يتعلق بأموره الخاصة. وتنص المادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو في شؤون أسرته، أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حقٌ في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل، أو تلك الحملات» فيما يتعلق باستخدام التقنية الرقميَّة في المجال الصحي، يتضمن الحق في الخصوصية أحقية الفرد في معرفة مصير البيانات الشخصية التي تم تجميعها منه، وذلك يعني أحقية الفرد في تنظيم عملية جمع وتخزين معلوماته الشخصية، ومنع الاستخدام، أو الكشف غير المصرح به للمعلومات الشخصية. يؤكد ذلك نص المادة (6) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر من جامعة الدول العربية عام 2004م، حيث ورد به «إن لحياة المرء الخاصة حرمةً مقدسةً، المساس بها جريمة، وأن هذه الحياة الخاصة تشمل خصوصيات الأسرة وحرمة المسكن وسرية المراسلات، وغيرها من سبل المخابرة الخاصة» (الغزالي، 2015).

**- الحق في التنقل**

يجب الإشارة إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتحديد المادة أو البند دوليًّا وعربيًّا الذي يشير إلى حرية الفرد في التنقل داخل حدود دولته أو خارجها؛ مما يعني حرية الفرد في التنقل من مكان لآخر داخل دولة محددة، والخروج والتنقل بين الدول، مع حقه في الرجوع إلى دولته التي غادر منها، ولقد تناول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا الحق، فنص في المادة (13) منه على «1- أن لكل فرد حقًا في حرية التنقل، وفي اختيار محل إقامته، داخل حدود الدولة. 2- أن لكل فرد حقًا في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده» وأضافت المادة (14) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان ما يؤكد أنه «1- لكل شخص الحق في الحرية، وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفًا وبغير سند قانوني. 2- لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا للأسباب والأحوال التي ينص عليها القانون سلفًا، وطبقًا للإجراء المقرر فيه» وترتبط أهمية حرية التنقل بإمكانية التمتع ببعض الحقوق الأخرى، مثل: الحق في الحرية، كذلك ترتبط حرية التنقل بالخصوصية، والحرية الشخصية للفرد (تركي، 2021). وعليه، لا يصح منع الفرد من الإقامة في مكان معين، أو التنقل من مكان لآخر، أو إجباره على الإقامة في مكان معين، أو إبعاده من مكان محدد، بدون مبرر شرعي أو نظامي.

**- الحق في الصحة**

إن الحق في الصحة أحد الحقوق التي يجب أن يتم الاعتراف بها لكل إنسان، بغض النظر عن حالته الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، وهي تشير إلى سلامة الجسد والعقل، وانعدام المرض والعجز. تنص المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «لكل شخص حقًّا في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض، أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه» وتؤكد المادة (39) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان ما يلي: «إقرار الدول الأطراف بحق كل فرد في المجتمع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وفي حصول المواطن مجانًا على خدمات الرعاية الصحيَّة الأساسية، وعلى مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز».

ويتضمن الحق في الصحة، ضرورة تهيئة الظروف والبيئة التي تضمن صحة الإنسان من خلال توفير الخدمات الصحيَّة عند الحاجة، وإيجاد البيئة السليمة التي تضمن أعلى مستوى من صحة الإنسان. ويرتبط الحق في الصحة بالحق في الحياة ارتباطًا وثيقًا، من واقع أن الصحة هي أحد مقومات الحياة، والحفاظ عليها هو أحد الشروط اللازمة للحفاظ على حياة الإنسان. ومن أجل التأكيد على أن تقنيات الصحة الرقميَّة تتوافق مع الحق في الصحة، فإنه يجب تأكيد أن هذه التقنيات الرقميَّة متوافرة للجميع، ويمكن لأي فرد الوصول إليها، كما يجب أن تكون مقبولة وذات نوعية جيدة تدعم الحق في الصحة (الخضراوي، 2020).

**- الحق في عدم التمييز**

إن الأصل العام في حقوق الإنسان، هو أنه يتم الاعتراف بها لكل إنسان، بغض النظر عن حالته، أو لونه، أو عرقه، وهذا يعني أنه لا يصح مصادرة هذه الحقوق، إلا بمبرر شرعي أو نظامي، وفي حالات محددة وَفقًا لضوابط معينة. تنص ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادرة من منظمة الأمم المتحدة عام 1966م، على أن «الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل، وَفقًا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم». وبشكل مماثل، نصت المادة (11) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن «جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحمايته دون تمييز».

فيما يتعلق باستخدام تقنيات الصحة الرقميَّة، وما دام أنه يتم استخدامها من أجل المحافظة على الصحة العامة، التي هي حق للجميع، كما أشرنا سابقًا، فإنه يجب أن يتم استخدام هذه التقنيات الرقميَّة بطريقة لا يكون فيها تمييز، خاصة عند التعامل مع تكنولوجيا حديثة وعمليات حسابية معقدة، تحتاج إلى من يغذيها التغذية السليمة الخالية من التمييز، أو عدم التكافؤ. وكما تمت الإشارة إليه في المبحث السابق، فإن أحد أهم مخاطر استخدام التقنيات الرقميَّة هو احتمالية عدم وصول الجميع إليها، سواء بسبب نقص المعرفة التقنية، أو النفقات، أو غيرها من الأسباب؛ مما قد يؤدي إلى نوع من التمييز بين المستفيدين من التقنيات الرقميَّة. وعليه، يجب الحرص على جعل هذه التقنيات متاحة للجميع، كما يجب تيسير تحديد المسؤولية في حالة عدم الالتزام بذلك (عبد الرحمن، 2006).

## 4. 2 تقنيات الصحة الرقميَّة بين مقتضيات الصحة العامة والتزام حقوق الإنسان

إن المحافظة على الصحة العامة يعتبر هدفًا مشروعًا يجب أن تسعى جميع دول العالم لتحقيقه، وكما تمت الإشارة سابقًا، فإن المحافظة على الصحة العامة يضمن أيضًا المحافظة على الحق في الحياة، وهو من الأمور الأساسية التي يجب على الدولة الاهتمام بها، حتى لو كان ذلك على حساب بعض حقوق الإنسان الأخرى. وخلال أزمة كورونا، كان الهدف الأساسي لكل دولة هو تقليل أعداد المصابين بالمرض، من خلال استخدام أي وسيلة من الوسائل المشروعة، مثل: المنع من السفر واللقاح الإجباري والحجر المنزلي. وبشكل عام، فإن أي قيود مفروضة على حقوق الإنسان، يجب أن تكون متوافقة مع القانون وغير تعسفية؛ وضرورية ومتناسبة؛ ومتوافقة مع الحقوق الأخرى المكفولة في مواثيق حقوق الإنسان. فمثلًا، على الصعيد الأوروبي، اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن مجرد تخزين البيانات الشخصية للفرد، يعتبر تعديًا على حقه في الخصوصية (العازمي، 2021).

ومع ذلك، وبالإشارة إلى مبادئ حقوق الإنسان، تبرز دائمًا الأحوال التي يكون فيها مقبولًا عند مواجهة أزمة محلية (مثل، إحدى حالات الصحة العامة الطارئة) أن يتم تحجيم أو تعليق الحقوق والحريات الفردية؛ سعيًا لتحقيق التوازن بين مسؤوليتهم عن حماية مواطنيهم وضرورة دعم الحريات المدنية والسياسية. فمثلًا، فيما يتعلق باحترام الحياة الخاصة للفرد، تؤكد المادة (8) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن «1- لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته. 2- لا يجوز أن تتدخل السلطة العامة في ممارسة هذا الحق إلَّا إذا نص القانون على هذا التدخل، وكان ضروريًّا، في مجتمع ديمقراطي، لحفظ سلامة الوطن، أو الأمن العام، أو الرخاء الاقتصادي للبلد، أو لحفظ النظام، أو لمنع الجرائم، أو لحماية الصحة أو الأخلاق، أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم».

وعليه، يمكن القول بوجود اتفاق دولي على إمكانية تقييد حقوق الإنسان، من أجل المحافظة على الصحة العامة. ومما يؤكد ذلك، تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، في عام 1984م، ما يسمى بمبادئ سيراكوزا التي تؤكد إمكانية فرض قيود على حقوق الإنسان وفقًا لعدة شروط، أهمها أن تكون هذه القيود قانونية، وضرورية، ولها علاقة بالمصلحة العامة، مثل: حماية الصحة العامة (UN Doc. A/59/2005, 29).

لقد أصبحت مبادئ سيراكوزا أمرًا جوهريًّا عند فهم ما قد يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في مجال الصحة وحقوق الإنسان، كما أنها أصبحت بالغة الأهمية لفهم الكيفية التي يجب أن يتماشى بها قانون حقوق الإنسان مع إدارة الصحة العالمية وَفقًا للوائح الصحيَّة الدولية، التي تحدد الآليات المختلفة للتصدي والسيطرة على انتشار الأمراض والأوبئة التي تنتشر على الصعيد الدولي، بدلًا من أن تكون منتشرة على الصعيد المحلي فقط؛ مما يؤكد خطورة الموضوع، ويبرر في الوقت نفسه سبب تدخل القانون الدولي في آلية المعالجة والسيطرة (سليم، 2007) وبغرض تحقيق التوازن بين الفائدة المجتمعية لمراقبة الصحة العامة، وما قد تقع فيه الدول من انتهاكات لحقوق الفرد، أدرجت اللوائح الصحيَّة الدولية المنقحة (2005) لأول مرة حقوق الإنسان ضمن منظومة مكافحة الأمراض المعدية، مع التركيز على اعتبارات حقوق الإنسان في مراقبة الأمراض. وتنظم هذه اللوائح الآلية التي يجب من خلالها أن تستجيب الدول للحالات التي تشكل تهديدًا على الصحة العامة، بما يتناسب مع المخاطر المتوقعة، وبما يضمن التدخل غير المبرر في حقوق الإنسان. وقد ركَّزت هذه اللوائح الصحيَّة على الإجراءات الواجب اتباعها عند إدارة وتجميع البيانات الشخصية للأفراد، أهمها ضرورة الحصول، أولًا، على موافقتهم بشكل واضح وصريح على استخدام البيانات، وأن يكون تجميع هذه البيانات بالمقدار المناسب لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها سلفًا مع أصحاب البيانات، وضمان سلامة البيانات ودقتها.

ويمكن تلخيص أهم المعايير التي يجب مراعاتها عند استخدام تقنيات الصحة الرقميَّة كما يلي:

**- الشرعية**

يجب ألا تكون القيود المفروضة على حقوق الإنسان تعسفية، وأن يقرها القانون. وقد أشارت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم

المتحدة، المكلفة بمراقبة وتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى أنه من أجل أن يكون القانون غير تعسفي، فإن أي تدخل ينص عليه القانون، يجب أن يكون متوافقًا مع أهداف وغايات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأن يكون معقولًا في ظل ظروف معينة (Ashworth, 2007, P. 24-26).

وعليه، تحتاج الدول إلى تفسير أفضل لما يتم تجميعه من بيانات، وأين يقومون بتخزين تلك البيانات، والفائدة التي تمنحها التطبيقات للجمهور العام. لذلك، يجب أن تكون مواقف الدول ومؤسسات البيانات واضحة حيال الطريقة التي يتم بها استخدام البيانات الشخصية. فمثلًا، في هولندا، قامت محكمة لاهاي بإلغاء قرار كان يسمح للحكومة باستخدام برنامج يدعى (سايري)؛ إذ كان هذا البرنامج يدير مجموعة كبيرة من البيانات الشخصية والحساسة للأفراد لغرض كشف الحالات المحتملة للاحتيال الضريبي. لقد حافظت الحكومة الهولندية على سرية نظام حساب المخاطر (سايري)، حتى لا يتمكن الأفراد الخاضعون للمراقبة من الطعن في تحقيقات الاحتيال ضدهم. وأشارت المحكمة إلى ضرورة احترام حق الأفراد في الخصوصية، وأن من أهم صور ذلك، هو تحقيق الشفافية في كل الوسائل المستخدمة والتي قد تؤثر على حياة الأفراد. كما أشارت إلى أنه نظرًا لأن تطبيق (سايري) لم يتم تنفيذه إلا في الأحياء ذات الدخل المنخفض، فقد يتطور هذا الاستخدام إلى التمييز على أساس الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو حالة المهاجرين (Jacobs, 2007).

**- الضرورة**

حتى يتسنَّى لها تقييد الحقوق من خلال استخدام التقنيات الرقميَّة؛ فإنه يجب على الدول إظهار أن تلك القيود ضرورية للغاية، بمعنى أنها واجبة، لتحقيق مصلحة عامة أو اجتماعية طارئة. فمثلًا، خلال أزمة كورونا، أقرَّت منظمة الصحة العالمية أحقية الدول في استخدام كل ما يلزم للسيطرة على انتشار المرض، ويشمل ذلك وسائل مراقبة الصحة العامة التقنية المختلفة، من أجل المحافظة على الصحة العامة (بالطو، 2020).

إن إلحاح الحاجة إلى مواجهة الأوبئة، ليس مبررًا للاستغناء عن اختبار درجة الضرورة، وهو ما يتطلب توافر الدقة والمصداقية العلمية في تحديد مدى فاعلية استخدام تقنيات الصحة الرقميَّة في الحد من انتشار الجائحة (الشاكر، 2012). ففي سلوفاكيا، أعلنت المحكمة الدستورية أحكام قانون الاتصالات المعدل حديثًا والصادر في وقت وجيز، وأنه قانون غير دستوري (Sekalala 2020). وقد سعت التعديلات إلى السماح لسلطات الدولة بالوصول إلى بيانات الاتصالات بغرض تتبع المخالطين، ومع ذلك، تم إلغاء الأحكام، لكونها غير واضحة بقدر كافٍ، ولافتقارها إلى ضمانات ضد سوء الاستخدام. كما أن قرار المحكمة العليا الهندية في قضية بوتاسوامي ضد اتحاد الهند وآخرين قرار جدير بالملاحظة؛ لأن المحكمة أقرَّت الحق في الخصوصية في الدستور الهندي؛ إذ أشارت إلى أن الخصوصية تقترن بحق الفرد في ممارسة السيطرة «على شخصيته» وأن الخصوصية هي «الشرط الضروري المسبق للتمتع بأي ضمانات» عند تفصيل هذا الحق، أشارت المحكمة إلى أن أحد الجوانب الجوهرية الخاصة بالحق في الخصوصية، هو التحكم في نشر المعلومات الشخصية.

**- التناسبية**

بموجب مبدأ التناسبية، يجب أن تكون القيود متناسبة مع الهدف، بمعنى ألا تتجاوز الوسائل المستخدمة، الهدف الرئيسي من وجودها، وهو السيطرة على الأوبئة (السمامعة، 2015، ص. 73-75) فعلى سبيل المثال، نظرًا إلى أن مجرد تجميع البيانات الشخصية للأفراد وإدارة بياناته، قد يؤدي إلى المساس بحقه في الخصوصية والاستقلالية، يجب أن يكون هذا الإجراء متناسبًا مع الهدف المنشود، وهو المحافظة على الصحة العامة؛ إذ إن أي تجاوز لهذا الهدف، يجعل الإجراء المتخذ غير مشروع. والسبب في ذلك، هو أنه وفقًا لمعايير حقوق الإنسان، فإن مجرد تجميع بيانات الأفراد وإدارة معلوماتهم الشخصية، يعتبر تدخلًا تعسفيًّا في حياتهم الشخصية.

وعليه، يجب أن ينحصر استخدام وسائل مراقبة الصحة الرقميَّة في تحقيق هدف السيطرة على انتشار المرض فقط، ولكن تظل الإشكالية قائمةً بشأن آلية تحديد الإجراءات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف. من الناحية العملية، تتمتع السلطات الصحيَّة بسلطة تقديرية في هذا الموضوع، ما دام استخدام هذه الوسائل يؤدي إلى التقليل من أعداد المصابين بالمرض. بموجب اختبار التناسبية، يكون من المشروع مشاركة البيانات بين الهيئات الحكومية لأغراض لها علاقة بالصحة، أو يتم استخدامها لإجراء تدخلات مستهدفة؛ مثل، الوصول للأفراد المعرضين للإصابة بفيروس كورونا، بعد الحصول على موافقة من قبل المستخدمين (تركي، 2021). ويصح كذلك التوسع في تحديد الإجراءات التي تسهم في السيطرة على الأمراض، بشرط أن ذلك يهدف في النهاية إلى المحافظة على الصحة العامة. فمثلًا، تقنيات الفحص الوقائي وإجراءات العزل الوقائي تسهم في السيطرة على المرض، ومع ذلك، فإن استخدام البيانات بهدف الوقاية يمكن اعتباره متوافقًا مع حقوق الإنسان فقط إذا تم من خلال عملية تتسم بالشفافية، وعدم التمييز

ومحدودية المدة الزمنية؛ وذلك بهدف مساعدة السلطات المحلية على تحديد من هم في منطقة الخطر.

### 4. 3 تقييم استخدام التقنية الرقميَّة في المجال الصحي

يجب أن تتأكد كل دولة، تستخدم وسائل مراقبة الصحة العامة الرقميَّة، من أن هذه الوسائل تراعي حقوق الإنسان؛ إذ إن من أهم ما يؤكد ذلك، هو الاهتمام ومراعاة مبادئ المساءلة والشفافية (أبو السعود، 2008) وهذا قد يشتمل على مشاركة متزايدة من الكثير من المستخدمين في تصميم وإدراج التطبيقات، مع نظرة ثاقبة مستقلة من خلال منظمات المجتمع المدني، والمزيد من البحوث حول التأثيرات في حقوق الإنسان التي قد تنجم عن تلك التطبيقات، ومسؤولية أكبر على عاتق متعهدي تلك البيانات (شطناوي، 2001).

بهدف تحقيق تكييف أفضل لتقويمات التكنولوجيا الصحيَّة مع تقنيات الصحة الرقميَّة، مع التركيز على ضمان تكافؤ الفرص في الإتاحة وإمكانية الوصول؛ نجد أن هناك العديد من الاعتبارات يجب مراعاتها. فمثلًا، يعد من الضروري تقويم الأنظمة الصحيَّة التقليدية، والوضع في عين الاعتبار، الإنسان وخصوصيته وحريته وحقوقه، عند تصميم أي وسيلة تراقب الصحة العامة. ويجب التعاون بين المستخدمين النهائيين (على سبيل المثال، مزودو الرعاية الصحيَّة، ومديرو الأنظمة والمرضى والمجتمعات) عند تصميم التقنيات الرقميَّة، كما يجب أن يمتلكوا الآليات الفعَّالة للاستفادة من التغذية الراجعة اللاحقة والتكرار (الدباغ، 2013). هذا يماثل ما يمكن اعتباره حجر الزاوية بالنسبة لتصميم أي منتج، ألا وهو ضرورة تلبية احتياجات المستهلك النهائي. ويجب أيضًا أن تقوم تقويمات التكنولوجيا الصحيَّة بتقويم مخاطر التحيز والتمييز الناجم عن الوصول للتقنيات الصحيَّة الرقميَّة واستخدامها، وهذا يتضمن مراجعة إمكانية الوصول للتقنيات الرقميَّة وإتاحتها لكل المستخدمين.

إحدى الإستراتيجيات لمنع وقوع أي مخالفات للحقوق ناجمة عن تحريفات البيانات، أو التحيزات، هي المطالبة بنظام قوي من تقويمات التكنولوجيا الصحيَّة قبل الترخيص باستخدام تقنية صحية رقمية جديدة أو محدثة (فرحات، 2000، ص. 142-146) إن تطبيق التقويمات التكنولوجية الصحيَّة على وسائل مراقبة الصحة العامة، يضمن دقة تقسيم هذه الوسائل من ناحية حقوق الإنسان. ومع ذلك، قد تواجه تقويمات التكنولوجيا الصحيَّة بعض التحديات لهذا الدور، حيث تتطوَّر تقنيات الصحة الرقميَّة بسرعة وبطريقة قد تجعل جوهر قطاع التكنولوجيا المتمثل في التحرك بسرعة واقتحام الأشياء، يتناقض مع العملية التقليدية لتطوير التكنولوجيا الصحيَّة واختبار سلامة المرضى والكفاءة السريرية. ومما يؤكد ذلك، صدور توصية في عام 2020 من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط، تتضمن أن من أهم الإجراءات التي تعزِّز قدرة الدول على مواجهة الجائحة بشكل أكثر فاعلية من المنظور الرقمي، تطوير ودعم الأمن المعلوماتي من خلال تحسين الأنظمة والبنية التحتية الرقميَّة التي تحقق الحماية الكافية للبيانات المختلفة. كذلك، تمت التوصية بنشر الحملات التوعوية التي تبين حقيقة الجائحة وآلية التعامل معها؛ مما يضمن القضاء على المعلومات الكاذبة والمضللة (العازمي، 2021).

## 5. الخاتمة

تناولت هذه الدراسة، مدى تأثير وسائل مراقبة الصحة الرقميَّة في حقوق الإنسان؛ إذ إن تطور التقنيات الحديثة، أدَّى إلى تطور وسائل المراقبة؛ مما أثار المخاوف حول مدى تأثيرها في حقوق الإنسان.

إن هذه الوسائل التقنية، سواء تم استخدامها قبل أم بعد أزمة كورونا، قد تؤثر في بعض حقوق الإنسان، مثل: حق الخصوصية والتنقل وغيرها من الحقوق. وعليه، من أجل ضمان مشروعية استخدام هذه الوسائل التقنية، يجب أن تتوافر فيها الشرعية والضرورة والتناسب؛ إذ إن هذه المبادئ تضمن أن استخدام الوسائل يكون في حدود الهدف الرئيسي منها، المتمثل في السيطرة على الأمراض الوبائية، بدون أي تجاوز على حقوق وحريات الأفراد.

## 6. النتائج

- أن التقنيات الرقميَّة تبشر بكثير من الأمل في مواجهة عدم المساواة والعوائق التي قد تقف أمام جودة الرعاية الصحيَّة، وإمكانية الوصول إليها؛ مما يؤكد ضرورة استخدامها بما يتوافق مع حقوق الإنسان.
- وجود ارتباط بين الأمن الوطني والأمن المعلوماتي، وعليه، عند تطوير تقنيات الصحة الرقميَّة، ينبغي توفير كل الضمانات لحماية البيانات الشخصية للأفراد، ومنحهم العديد من الحقوق، أهمها الحصول على موافقتهم الصريحة لتجميع البيانات، وحقهم في الاطلاع عليها، وتعديلها، وحذفها عند اللزوم.
- بناءً على أهمية حقوق الإنسان، يتطلب تقييد هذه الحقوق، ضرورة أن تكون هذه القيود متوافقة مع النظام، وضرورية، ومتناسبة مع الهدف المراد تحقيقه من هذا التقييد. وعليه، يجب تجنب القيود الشاملة غير المبررة على حقوق الإنسان.
- قد يتسبب تعقيد وتنوع تقنيات الصحة الرقميَّة في أن تجعل من الصعب بالنسبة لغير الخبراء، أو أي شخص، أن يتفهم عواقب

النقر على زر (موافق) عند ظهور إشعار من خمسة آلاف كلمة بخط من خمس نقاط على شاشة هواتفهم، كما هو واجب على الدول أن تراعي حقوق الإنسان عند فرض أي وسيلة من وسائل مراقبة الصحة العامة الرقميَّة، ويجب أيضًا على الأفراد الثقة في أن الإجراءات المتخذة تستهدف المحافظة على الصحة العامة، وأنه حتى لو كانت هذه الوسائل تؤثر على بعض الحقوق، فإن ذلك لا يعني عدم شرعية هذه الوسائل، ما دام ذلك يسهم في المحافظة على الصحة العامة.

## 7. التوصيات

- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التي تؤكد فاعلية وسائل مراقبة الصحة العامة الرقميَّة في السيطرة على انتشار الأمراض. وما دامت بعض الأمراض، مثل كورونا، تتجاوز الحدود المحلية للدول، فمن الممكن أن يتم إجراء هذه الدراسات على الصعيد الدولي.
- الربط بين التقنيات الرقميَّة وقطاعات أخرى، مثل: التعليم، وذلك لاستيعاب أثر استخدام التقنية الرقميَّة بشكل أكبر، لتنمية القطاعات الأخرى داخل الدولة؛ مما يضمن سهولة التعامل مع هذه التقنية، وإمكانية معالجة آثارها السلبية بفاعلية أكبر.
- تقديم الإرشاد التقني حول أدوات المراقبة الرقميَّة، متضمنًا ذلك مجموعة واسعة من أدوات المراقبة الرقميَّة المتنوعة التي قد يتم استخدامها للمحافظة على النظام العام والاستقرار داخل الدول.

### الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه أي تضارب في المصالح للورقة المنشورة.

### الإفصاح عن تمويل البحث

تم تمويل هذا العمل البحثي من قبل مشاريع التمويل المؤسسي بموجب المنحة رقم (IFPAS: 31- 152 - 1443). من وزارة التعليم وجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

## المصادر والمراجع

### أولًا: المراجع العربية

بالطو، أحمد. (2020). مدى قانونية الإجراءات المتخذة للحفاظ على الصحة العامة وتأثيرها في حقوق الإنسان: تجربة المملكة العربية السعودية في التعامل مع جائحة كورونا، المجلة العربية للدراسات الأمنية.

بركات، آمال. (2020). المرض المعدي وأثره على استمرار الرابطة الزوجية: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة.

تركي، منى. (2021). حقوق الإنسان وحالة الطوارئ الاستثنائية في ظل جائحة فيروس كورونا كوفيد 19، دار النهضة العربية.

الدباغ، أيمن. (2013). منهج الفقهاء المعاصرين في تناول نظرية الظروف الطارئة: تحليل ونقد، مجلة جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

أبو السعود، رمضان. (2008). أحكام الالتزام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

سليم، محمد محيي الدين. (2007). نظرية الظروف الطارئة بين القانون المدني والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

السمامعة، خالد. (2015). سلطة القاضي في تطبيق نظرية الظروف الطارئة في القانون المدني الأردني: دراسة مقارنة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

شطناوي، فيصل. (2001). حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، عمان: دار الحامد.

العازمي، فهد راشد. (2021). نظرية الظروف الطارئة وتطبيقاتها المعاصرة: كورونا نموذجًا، الكويت.

عبد الرحمن، هزرشي. (2006). أثر العذر والجوائح على الالتزامات العقدية في الفقه الإسلامي مقارنة بنظرية الظروف الطارئة في القانون المدني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.

عبد القادر، أقصاصي. (2018). نظرية الظروف الطارئة وأثرها على تنفيذ الالتزام العقدي، الجزائر، جامعة أحمد دراية.

عبد المنعم، سليمان. (2000). النظرية العامة لقانون العقوبات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (1966). منظمة الأمم المتحدة.

الغزالي، محمد. (2015). حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، شركة نهضة، مصر.

فرحات، محمد نور. (2000). تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان: دراسات في القانون الدولي الإنساني، القاهرة.

فودة، عبد الحكم. (2014). أثر الظروف الطارئة والقوة القاهرة على الأعمال القانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

كامل، أحمد علي. (2006). عدوى الأمراض الوبائية بين الإنسان والحيوان: الأمراض- العلاج- الوقاية للمربين والمستهلكين، منشأة المعارف.

كنعان، أحمد. (2000). الموسوعة الطبية، دار النفائس، بيروت.

المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحيَّة. (2020). فيروس كورونا (كوفيد 19)، الكويت.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان. (2004). جامعة الدول العربية.

هادي، رياض عزيز. (2009). حقوق الإنسان: تطورها، مضامينها، حمايتها. بغداد: شركة العاتك لصناعة الكتاب، بغداد.

## ثانيًا: المراجع الأجنبية

Ashworth, A. (2007). 'Security, Terrorism and the Value of Human Rights' in Liora Lazarus and Benjamin Goold (ed.), Security and Human Rights. Hart.

Jacobs, L. (2007). 'Rights and Quarantine during the SARS Global Health Crisis: Differentiated Legal Consciousness in Hong Kong, Shanghai and Toronto' 41 Law and Society Review 511.

Sekalala, S. and others. (2020). Analyzing the Human Rights Impact of Increased Digital Public Health Surveliance during the COVID-19 Crisis, Health and Human Rights Journal, 22(2).

The United Nations General Assembly. (2005). In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All. Report of the Secretary-General, UN Doc. A/59/2005, 29.

World Health Organization. (2020). Go. Data User Guide.